Mohamed Bekraoui, *Les Marocains dans la Grande Guerre, 1914-1919*, Publications de la Commission Marocaine d'histoire Militaire, 2009, 398 p.

حسنا فعلت اللجنة المغربية للتاريخ العسكري بنشر هذا البحث المقتضب القيم لمحمد البكراوي، فلطالما انتظرنا صدوره لجمهور القراء بعد أن ذاع صيته بين المتخصصين إثر مناقشته أطروحة للدولة في جامعة إيكس- أن- بروڤنس قبل عقدين من الزمن وزيادة. وها هو ينزل أخيرا إلى السوق في طبعة جيدة تجعل ما ينطوي عليه من الفوائد والمعلومات في متناول الجميع، مفتتحا بتقديم المأسوف عليه الأستاذ جان - كلود ألان الذي له أياد بيضاء في كتابة التاريخ المعاصر للمغرب، ومذيلا بما يلزم من الخرائط والمنحنيات البيانية والوثائق الناطقة بمدلوله على قلتها. ويعرض الكتاب لما تحمله المغاربة طوعا أو كرها من أعباء الحرب العالمية الأولى فيما بين 1914 و 1919، علما بأن هذه التسمية ضرب من المغالطة، كما يوحي بذلك الراحل جان- كلود ألان في مقدمته والبكراوي نفسه الذي وسمها بالحرب الكبرى، ذلك بأنها كانت حربا بين كبريات الدول الأوربية الإمبريالية، دارت معاركها الحاسمة على التراب الفرنسي أكثر مما كانت حربا عالمية بالمعنى التام للكلمة. وعلى كل حال فلقد أقحم المغرب فيها برجاله وخيراته إقحاما إذ لم يكن له في النزاع لا ناقة ولا جمل، وإنما كان قد دخل تحت نفوذ فرنسا منذ مارس 1912 فوجد نفسه ملزما بالوقوف إلى جانبها في صراعها مع ألمانيا، في الوقت الذي كانت مناطق شاسعة من التراب المغربي وسكان الجبال والأوعار والصحراء من أبنائه لا يزالون ممتنعين على الاحتلال الاستعماري مجندين لصده وعرقلة امتداده. وهذه المفارقة هي بيت القصيد في البحث، وهي اللازمة التي يدور عليها البحث متوقفا عند ما تنطوي عليه من التفاصيل والملابسات. وقد ورد ذلك في أربعة أبواب متفاوتة في المعنى والطول. ففي البابين الأولين يستعرض الباحث في أربعة فصول أحوال المغرب عند اندلاع الحرب في غشت 1914، يوم كان لا يزال في اللحظات الأولى من نظام الحماية في حالة انفصام وصف مبعثر، إذ كانت الدولة قد فوضت مكرهة للمقيم العام الجنرال ليوطي أمر تدبير الشؤون العامة بما في ذلك من توسيع رقعة الاستعمار تحت شعارالتهدئة الباسفيكاسيون، بينما ظل كثير من القبائل متمسكة بروح المقاومة مصرة على الدفاع عن أراضيها شبرا شبرا. ولا أدل على هذا التناقص من كون احتلال مدينة تازة جرى في يونيو 1914 وانهزمت جيوش الاستعمارشر هزيمة في معركة الهري قرب خنيفرة في نونبر من تلك السنة. ولم يزد هذا التناقض إلا تفاقما مع امتداد الحرب التي كان الجميع يومئذ يظن أنها ستكون قصيرة خاطفة مثل حرب

1870، وإذا بالأسابيع تتلو الأسابيع والشهور تتلاحق ولم يزد الاقتتال في الخنادق إلا فتكا وضراوة، فتبين للقادة الفرنسيين ألا مفر من استنفار جنود المستعمرات لموازنة العدد الألماني. وذلك ما شرحه البكراوي في الباب الثاني، مبرزا فيه مهارة الجنرال ليوطي السياسية الذي لم يتراجع بجيوش الاحتلال كما أمرته بذلك حكومته بل دعم الخطوط الأمامية من ذلك وبعث بكل ما طلب منه من الجنود إلى فرنسا، معوضا إياهم بقوات الاحتياط وشاغلا أنظار المغاربة بالمعارض التجارية في كبريات المدن، ساعيا في الوقت ذاته في قمع المقاومة المغربية، فتأتى له إحكام المواصلات العسكرية بين مكناس وتافلالت بعد احتلال ميدلت في صيف 1917. وهذه الملكة السياسية هي التي جعلته يسخر رجال المغرب وخيراته للمجهود الحربي الفرنسي. وتفاصيل ذلك يشكل قلب الكتاب من خلال الباب الثالث. وإن ما لا يقل عن 45000 جندي مغربي شاركوا في المعارك الكبرى وأبلوا فيها البلاء الحسن ونالوا تنويه الجميع. ولا أدل على شجاعتهم واستبسالهم من كون أزيد من 26% منهم قتلوا أو فقدوا. فتلك أعلى نسبة من الضحايا بالمقارنة مع عدد المجندين من باقي المستعمرات الفرنسية. وشارك المغاربة فضلا عن ذلك في إدارة ماكنات المعامل معوضين من كان يجند من الفرنسيين للقتال، واحتكوا لأول مرة، أفرادا وزمرا، بأنماط الحياة الأوربية. أما عن الخيرات المغربية فإنها سخرت كلها لفائدة فرنسا، وفي طليعة ذلك الحبوب والقطاني التي اشترتها الدولة الحامية دون أثمانها في السوق العالمية، 25- 30 فرنك لقنطار القمح عوض 125- 130 فرنك للقمح الأمريكي. وكذلك كان الأمر في الأموال إذ خرج من المغرب أثناء الحرب كل مذخراته من الذهب واستغل من مناجمه المعدنية كل ما تأتى استغلاله في المناطق "الممهدة "، مثل المنغنيز الذي غطى 30% من حاجيات فرنسا.

وكان لا بد أن ينعكس كل ذلك بأسوأ ما يكون من الانعكاس على الجماهير المغربية. فقد ترتب على تصدير المنتجات كساد في الأسواق ازداد تفاقما جراء المضاربات وارتفاع الأسعار. فارتفع سعر الدقيق في الدار البيضاء مثلا من 40 فرنكا للقنطار في مارس 1918 إلى 50 في دجنبر وإلى 90 في مطلع 1919. ووقعت أزمة خانقة في رواج السكر الذي كان قد صار من أكبر مستهلكات الأسر المغربية. ولذلك كان لوباء " النزلة الإسبانية " في خريف 1918 وقع فتاك في السكان. ونتج عن هذه الأوضاع المتردية نظام استعماري مخالف تماما لما نص عليه عقد الحماية. وذلك ما انكب الأستاذ البكراوي عليه بالتحليل في الباب الرابع والأخير من كتابه حيث نرى كيف اشتدت وطأة الاحتلال والاستعمار غداة الحرب. وعلامة ذلك الأولى أن المغرب منع من المشاركة في مؤتمر فرساي خلافا لما بذل له من الوعود ليشارك في القتال برجاله وثرواته بصفة كونه حليفا

من بين باقي الحلفاء. فتبين أن عقد الحماية إنما كان عقدا استعماريا، كما تبين أن البلاد تزخر بالخيرات. فازداد نهم المستغلين والمضاربين، وصدرت القوانين المالية والفلاحية لتمديد أسباب الاستغلال. وشيدت المدرسة العسكرية في مكناس لإعداد ضباط مغاربة لتأطير المتطوعين من مواطنيهم في الجيوش الفرنسية والقادرين أيضا على العمل في القيادات المخزنية تحت إشراف السلطات الاستعمارية التي ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت إلى تجديد القتال على كل جبهات " الباسفيكاسيون " ساعية في قمع جميع أشكال المقاومة، علما بأن هذه المقاومة لم تكن منحصرة في الجبال والأوعار بل صارت تنمو في المدن الكبرى وفي المناطق الممهدة. ولعل المعلومات التي نقف عليها في هذا الصدد من مميزات هذا البحث الذي يفصل القول في ما قام به باشا مكناس بن عيسى البوخري من تنظيم صفوف العصيان والثورة، كما يذكر بنضالات الشيخ المامون الشنكَيطي ويبرز شخصية الفقيه العالم الشيخ محمد العتابي الذي يمكن اعتباره في نظر الباحث أب الحركة الوطنية المغربية إذ ظل طيلة الحرب يتنقل بين تركيا وألمانيا والسويد للصدع بحقوق المغرب والمطالبة باسترجاع كامل سيادته.

إذن لقد كان للحرب مفعول كبير على المغرب، دخلها بوجه وخرج منها بوجه آخر، وجه تجلى فيه طابع الاستعمار والتبعية مثلما تجلى فيه الامتناع عن الإذعان والانبطاح، ذلك بأن قوات الاستعمار خرجت متفوقة في الظاهر ولكنها بدت في أشد الحاجة إلى رجال المستعمرات وإلى ثرواتها، مما حملها على الإسراف في الاستغلال فزاد ذلك روح المقاومة الوطنية إذكاء وتوهجا في عالم دوت فيه أيما دوي الثورة البلشفية وأصغى الجميع إلى شعارات الرئيس الأمريكي ويلسون المنادية بالمساواة والديمقراطية بين الشعوب. نستوحي كل ذلك من هذا الكتاب على صغر حجمه. وليس لي إلا مأخذ واحد عليه يتمثل في كونه أغفل الحديث عن الدولة المخزنية وكأن السلطان المولى يوسف لم يكن متربعا على العرش إلا ليبارك أعمال المقيم العام وفي ذلك نظر ولا يليق بالمؤرخ المغربي أن يتغافل عنه.

إبراهيم بوطالب